مشكلات الحال الصغرى وأثرها في فهم النص القرآني

دراسة في ضوء نظرية النحو المقامي

أ.م.د. تومان غازي الخفاجي كلية الاعلام/ الجامعة الاسلامية/ النجف الأشرف

Dr.tomanalkafagy@gmail.com

تاريخ الطلب: ٢٠٢٣/٣/٧

تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٤/١٨

الخلاصة:

ترجع أهمية البحث إلى فهم النص القرآني بطريقة أعمق ممّا هو عليه الآن، وذلك عند حلّ مشكلات جملة الحال الكبرى وهي: مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي، الذي ولّد مشكلتين أولاهما: مشكلة الحال الثابتة، بخلاف التعريف الذي يؤكِّد أنّها متحوّلة أبدا؛ لأنّ النحويين لم يضعوا تقنيات تحليل تُعيد الحال المُتحوَّل منها المحذوفة، ومسرحها إما أن يكون الحسّ أو الظنّ، وثانيتهما: الحال الماضوية والمستقبلية، بخلاف التعريف الذي يؤكِّد أنّها حالية أبدا؛ لأنّهم جعلوا الزمن الخارجي في الجملة: (أمسِ، غدًا)، مسؤولا عن انتاج تقسيمات مغلوطة.

أما المشكلات الصغرى فهي أربعة خُصصت لها أربعة مباحث، وقد توصل البحث إلى حلّها باستعمال المنهج التداولي، عن طريق بيان أنّ الحال بهيأة الجار والمجرور لا يُقدَّر بـ(مستقر)، لأنّ حرف الجر يدخل على المصدر وهو حدث وليس ظرفا، ولا تأتي الحال من المبتدأ، فما ظَنّ أنّه مبتدأ هو فعل بهيأة الاسم؛ لأنّه يرفع فاعلا؛ لذلك تُحلّى الحال بـ(ال) التي هي للجنس للتنكير لا للتعريف، والحال لا تأتي معرفة، ولا تأتي فضلة؛ لأنّها خبر ثانٍ وقد تأتي خبرا وحالا في وقت واحد.

الكلمات المفتاحية: جملة الحال، النحو المقامي، النحو التقليدي.

Abstract:

The importance of the research is due to understanding the Quranic text in a deeper way than it is now, when solving the problems of the major adverb sentence, which is major problems, which is the problem of defining the adverb of the traditional grammarians, which generated two problems, the first of which is: the problem of the fixed adverb, in contrast to the definition that asserts that the adverb is a never-changing adjective, and is always present; because they did not develop analytical techniques that restore the transformed state of the omitted ones, and its stage is either sense or conjecture, and their second: the past and future

states, unlike the definition that confirms the ever present state; because they envisioned the appearance of the external time in the sentence: (yesterday, tomorrow), making the sentences past and future

As for the minor problems, they are four, for which four topics are devoted, and the research has reached its solution, by stating that the case in the form of the dative and the dative is not estimated as (stable), because the preposition enters the infinitive and it is an event and not an adverb, and the adverb does not come from the subject, so what did he think that it is a beginner is a verb in the form of a noun; Because it elevates a subject, so it is adorned with (the) which is for the genus, not for definition, and the condition does not come to know, and does not come to a plus; Because it is a second news and it may come news and adverb at one time What is true is the story of the past and the future. I used the pragmatic approach to solve these problems

Keywords: adverbial sentence, propositional grammar, traditional grammar.

مقدمة:

ترجع أهمية البحث إلى فهم النص القرآني بطريقة أعمق ممّا هو عليه الآن، وذلك عند حلّ مشكلات جملة الحال الكبرى وهي: مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي، الذي ولّد مشكلتين أولاهما: مشكلة الحال الثابتة، بخلاف التعريف الذي يؤكِّد أنّها متحوّلة أبدا؛ لأنّ النحويين لم يضعوا تقنيات تحليل تُعيد الحال المُتحوَّل منها المحذوفة، ومسرحها إما أن يكون الحسّ أو الظنّ، وثانيتهما: الحال الماضوية والمستقبلية، بخلاف التعريف الذي يؤكِّد أنّها حالية أبدا؛ لأنّهم جعلوا الزمن الخارجي في الجملة: (أمسِ، غدًا)، مسؤولا عن انتاج تقسيمات مغلوطة، والصحيح هو حكاية حال ماضوية ومستقبلية.

هذه المشكلات أصرّ النحاة التقليديون بها على تسويغ الخطأ وقبول التناقض بين الشواهد وتعريفاتهم؛ لأنّ أدواتهم كانت بسيطة غير قادرة عن اكتشاف صفة الحال الأولى المتحوَّل منها، التي حذفتها العربية بالقياس إلى جملة (صار)، لدلالة مُعطيات المقام عليها، الذي يُبيّن مسرح التحوّل الأول وهو إمّا حسيّ أو الظني في الذهن، والذي يستحضره طرفا الاتصال: (المتكلم والمتلقي) في مقام التواصل. وقد أدّت القناعة بالتناقض إلى إظهار الشطارة في طمس معاني جملة الحال عن عمد بفرض القواعد المعيارية على الجمل الحالية غير الداخلة ضمن التعريف الناقص الحدود.

أما النوع الثاني من مشكلات جملة الحال فسمّيناها بـ(مشكلات الحال الصغرى) وهي موضوع هذا البحث، وسُمّيت كذلك؛ لأنّ النحاة التقليديين سمحوا بتأويل معاني الحال مع احتمال أداء معنى آخر، فكانوا وصفيين موضوعيين ولم يفرضوا المنهج المعياري. إذ كانت عملياتهم العقلية تستعمل المنهج الاستنتاجي الذي ينتقل به العقل من الكليات إلى الجزئيات، وليس العكس كما هو الحال في الاستقراء، إذ قدّموا تعريفات وشاهدوا ما يدخل تحتها من جُمل حالية وما يخرج منها في وقت واحد، وخرجوا بنتيجة فحواها أنّ نظرية

تعريفهم تنطبق على أكثر استعمالات هذه الظاهرة المعقدة، وهناك جمل شاذة قليلة. وهذه النتيجة مقبولة علميا؛ لأنّ فرض اطراد رياضيات العقل على الأشياء غير المطردة بطبيعتها يُعدّ من أخطاء العقل البشري، الذي افترض لقرون صحة المقولة الكلية الاستقرائية: (كلّ البجع أبيض) مثلا، ثمّ تبيّن وجود بجع أسود عندما أُكتشفت استراليا.

وفي هذا الشأن يقول ابن عقيل: ((واعُلم بهذا وما قبله أنّ قول النحويين: "إنّ الحال يجب أن تكون متنقّلة [متحوّلة] مشتقّة" معناه: أنّ ذلك هو الغالب، لا أنّه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدّم: "لكن ليس مستحقا"))[1]، ومع ذلك إذا قدّمنا تعريفا جديدا للحال يعصمنا من الوقوع بالغلط مع استعمال المنهج التداولي أو المقامي، فإنّ الشواهد التي اعتقدوا أنّها شاذة سوف تندرج ضمن التعريف الجديد، وتكشف لنا عن معانٍ عميقة لم تُكتشف من قبل.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم على تمهيد بيّنت فيه طبيعة المنهج المتبع وقدّمت فيه تعريفا جديدا، وهناك أربعة مباحث، خُصص المبحث الأول منها لدراسة مشكلة الحال بهيأة شبه الجملة، وخُصص الثاني لدراسة مشكلة الحال من المبتدأ المزعوم، والثالث لدراسة مشكلة الحال معرفة لغوية، أما المبحث الأخير فخُصص لدراسة مشكلة الحال فضلة.

التمهيد: مفهوم نظرية النحو المقامي وتعريف الحال الجديد:

يمكن تلخيص نظرية النحو المقامي بالنقاط الآتية:

١- كلّ كلام يدور بين طرفي الاتصال: (المتكلم والمتلقي)، يخضع للمبدأ البلاغي، وهو الايجاز والإفادة: (خير الكلام: ما قلّ ودلّ).

٢- يتأمّن التواصل المفيد اجتماعيا بواسطة آليتين معرفتين: المعرفة اللغوية، والمعرفة المقامية.

٣- إذا لم يُفعّل دارس النحو المعرفة المقامية، يجد نفسه عاجزا عن فهم كثير من أساليب الكلام.

٤- في هذه الحالة تظهر أخطاء فهم الكلام، فيطول شرح الموجز منه لمعرفة المعنى ويتشوّه الأسلوب، أو يُهمل المعنى للمحافظة على الإيجاز.

والمقام ببساطة هو المتكلم المُجيب عن أسئلة المتلقي الماثل بين يديه، السائل بلسانه، أو بلسان حاله، وبينهما خطاب يحمل خبرا نحويا أفقيا مثقلا بمعانٍ عمودية خفيّة تمثل مقاصد المتكلم وفهم المتلقي الذي يعقبه سلوك يُعدّ استجابة لمثير هو الكلام المفيد، وتقوّي الرابطة بين طرفي الاتصال: (المتكلم والمتلقي) ظروف الكلام من زمان ومكان ومعرفة مشتركة وموضوع للكلام، والحاجة الاجتماعية إليه، وخطاب سابق وخبرة غير لغوية مسبقة تساعد في تأويل الكلام، فضلا عن شروط أخرى تساعد على نجاح التواصل بحسن

أداء العبارة بإيجاز غير ملبس، ومثال ذلك إذا قال المتكلم لمتلقيه: (جاء زيدُ)، يكون لسان حال المتلقي سائلا: عمّا فعل زيدٌ؟، ذلك الصديق الوفي المسافر الذي اشتاق إليه مثلا، فيكون الجواب: (جاء زيدُ)، وهذا الخبر مثقل بمقصد التبشير، فيتهلل وجه المتلقي لهذه البشرى، ويستعدّ لزياره صديقه الوفي الذي كان مسافرا.

أما إذا كان زيد عدوّا للمتلقي، فإنّ المتكلم قصد بجملته المفيدة تحذير المتلقي لحرصه عليه، وإذا فهم المتلقي مقصد التحذير يتدبّر أمره فيهرب أو يختفي أو يطلب النجدة، وإذا كان زيد صديقا وقد حدث له مكروه في البحر مثلا بسبب غرق السفينة التي استقلها، ثمّ انقطعت أخبار الناجين، ثمّ بعد عام من الحادث قال المتكلم: (جاء زيد)، فإنّ مقصد المتكلم قد يكون التعجيب بحدوث معجزة يتشوق المتلقي لسماع قصتها، وتكون ردّة فعله البكاء فرحًا، أو إنكار تصديق الخبر ليتأكّد من صحته، كأنّ يقول: (أيعقل ما تقول؟!)، أو يقول: (اللعنة!) إذا كان زيد عدوّا وقد فرح المتلقي بغرقه، ثمّ جاء خبر نجاته المحزن!.

هكذا تفعّل نظرية المقام مقاصد المتكلم وكأنّها أوامرَ أو منبّهات للمتلقي لإدراك شيء ما، عندما يُدرك المتلقي المغزى من التقريرات الخبرية الواصفة لزيد بـ(بالمجيء) في جملة: (جاء زيدٌ)، فإنّه سيُدرك الكيفية التي تمّت فيها الفائدة من الكلام، التي يمكن تسميتها بـ(فهم المعنى)، الذي يجعل الوظيفة الإشارية للغة في النهاية بأنّها ذات طبيعة اجتماعية.[٢]

وعلى هذا الأساس يكون الكلام ليس قولا واصفا للعالم فحسب، بل هو وصف للعالم لغرض تغييره بالكلام المفيد اجتماعيا؛ لذلك تتضمّن كلّ جملة تامة ثلاثة أعمال لغوية:[٣]

العمل الأول: هو الفعل القولي التلفظي للمتكلم.

العمل الثانية: هو الفعل القصدي للمتكلم المتحقق عند التلفظ.

العمل الثالث: هو فعل التأثير بالقول، ويظهر في تدبّر المتلقي.

بهذه الطريقة يتخلّى النحو المقامي عن الفصل التعسفي بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، التي يتمّ الحكم عليها بمعيار: (النجاح أو الإخفاق)، ما يجعل كلّ جملة –بمجرد التلفظ بها على نحو ما– تعمل على الأقلّ بإنجاز عمل قولي، وعمل قصدي متضمّن في القول، وعمل تنفيذ القيام بعمل التأثر بالقول، بالموافقة الفورية أو الرفض المؤجّل؛ لذلك تتكوّن الجمل العربية البسيطة عموما من مسند نكرة في ذهن المتلقي، ومسند إليه (موضوع الكلام) المشار إليه في الخارج، وهو معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال، ورابط بينهما خفيّ أو ظاهر، وقد التفتَ إلى العنصرِ الرابطِ ابن سينا(ت٤٢٧هـ) فقال إنَّ الجُمَل تتألفُ من: ((الموضوعُ: وهو المحكومُ عليه، والمحمولُ: وهو المحكوم به، والرابطةُ: وهي إمَّا زمانيَّة [محددة الزمن] أو غير زمانيَّة [مستمرة الزمن])).[٤]

ومع ذلك يبقى التمييز بين الجمل الفعلية والإنشائية مفيدا فيما يخصّ المعرفة اللغوية، من حيث معرفة ما يُبنى عليه الكلام، إذ تتصدّر الجملة الإنشائية أدوات: (الاستفهام، والأمر، والنهي، والتعجّب، والنداء...الخ) ليُبنى عليها الكلام بوصفها مسندات فعلية: (استفهم، وآمر، وأنهى، وأتعجّب، وأنادي...الخ)، قال سيبويه: ((الأمر والنهي يُختار فيه النصب في الاسم، الذي يُبنى عليه الفعل، ويُبنى على الفعل، كما أُختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنّ الأمر والنهي إنّما هو للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، كان الأصل فيها أن تبدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنّهما لا يقعان إلاّ بالفعل مُظهَرا أو مُضمَرا، وهما أقوى في هذا من الاستفهام)).[٥]

وتطمح نظرية النحو المقامي إلى إحياء أصالة دراسة النحو العربي بشذرات منهج سيبويه(ت١٨٠هـ)، وعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) وغيرهما، من حذاق النحاة الذين يبحثون عن معاني النحو لصعوبة فصل النحو عن المقام البلاغي، وتطوير هذه الشذرات، مع نقد أخطاء نظرية العامل التي سمّت الأسماء التي تؤدي وظائف الأفعال بـ(الأسماء) مثلا، بدلا من تسميتها بـ(أشباه الأفعال) كما سمّاها الفاكهي(ت٩٧٢هـ)[٦]؛ لأنّ وظائفها وظائف الفعل وأشكالها أشكال الاسم، إذ يمكن تنوينها وتحليتها بـ(أل) وغير ذلك من علامات الأسماء المُضللة عندما تدخل على أشباه الأفعال، فتُعرب حينئذٍ بأنّها: (أسماء شكلا، أفعال وظيفة).

إنّ ما يُفعّل نظرية دراسة النحو المقامي هو ما يدور في ذهن طرفي الاتصال: (المتكلم والمتلقي)، اللذين يعرفان قوانين اللغة وإمكاناتها التركيبية المتاحة للمتكلم البليغ، الذي يستعمل القاعدة البلاغية الذهبية: (لكلّ مقام مقال)، وقاعدة الإيجاز: (خير الكلام ما قلّ ودلّ)، ولكنّ معرفة متكلمي اللغة الأمّ لهذه القوانين غير واعية، والنظرية النحوية هي محاولة لجعل هذه المعرفة واضحة وجليّة ومفصّلة.[٧]

لقد نحا النحو التقليدي بعد سيبويه منحى صوريا أهمل معاني النحو إلى حدّ كبير، بعد تعريف النحو تعريفا مغلوطا حصر أهدافه بغايتين:

أولاهما: معرفة كيفية صناعة التراكيب العربية من حيث الصحة والفساد، فأصبح المنهج القديم معياريا وليس وصفيا.

ثانيتهما: تمييز الكلمات المعربة من المبنية بحسب مواقعها في التركيب، من دون الإشارة إلى التحرّي عن معاني الحركات المختلفة؛ لذلك أصبح البحث عن معاني الحركات نادرا في مصادر النحو الشائعة الاستعمال، التي أُلِفت بعد سيبويه.

أما سيبويه فقد درس نحو العربية بما يشبه دراسة أساليب الكلام الأدبي إلى حدّ ما، وهو ما طوّره الجرجاني إلى أقصى حدّ في نظرية النظم، وكلاهما كان ينطلق من المعاني التي تدور داخل أنفس طرفي

الاتصال: (المتكلم المتلقي)؛ لإخراج الكلام إلى الوجود حاملا للمعاني النفسية بدقة وإيجاز، قال الشاطبي(ت٧٩٠هـ): ((إنّ سيبويه –وإنْ تكلّم في النحو– فقد نبّه على مقاصد العرب وأنحاء تصرّفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل هو يُبيّن في كلّ باب ما يليق به، حتى أنّه احتوى علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ في المعاني)).[٨]

وقال الجرجاني: ((إنّما ترى أنّه لابدّ من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبه بالفكر، ولكنّه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أنّ الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب المعنى أن يكون الأول في النفس وجب الدال عليه أن يكون أولا في النطق)).[٩]

وقال الجرجاني أيضا: ((إنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكَلِمَ تترتّب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتى تتجرّد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هَجَسَ في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجبَ النطق بهذه قبل النطق بتلك)).[١٠]

تفيد هذه النصوص النظرية بأنّ البنية العميقة (الباطنة) تقع أولا، ثمّ تأتي صياغة الجملة على القالب بدرجة الصفر البلاغية: (فعل+ فاعل+ مفعول) مثلا، والمقصود بدرجة الصفر البلاغية القالب المجرد السابق الذي لا يُتكلَّم به لخلّوه من الدلالة أو الفائدة الاجتماعية، أو ما يسميه شومسكي بـ(الكفاية اللغوية)، أما إذا ملأنا هذا القالب وقلنا: (أكلَ زيدٌ التفاحةَ)، تضمّن الكلام مقصد المتكلم وتدبّر المتلقي، بما يُسمّى بالبنية السطحية (الظاهرية)، وهي (الأداء الكلامي) التالي، وهذه البنية تمكّن المتكلم البليغ من خلخلة عناصر الترتيب السابق لإنتاج معانٍ كثيرة للمعنى العام نفسه، كالآتي:

الجملة	الترتيب	المعنى
التفاحةَ زيدٌ أكلها	تقديم على نيّة التأخير؛ لأنّه مقدم منصوب	تقديم على نيّة التأخير.
التفاحةُ زيدٌ أكلها	تقديم لا على نيّة التأخير؛ لأنّه مبتدأ مرفوع	تقديم ليس على نيّة التأخير، والجملة اسمية مركبّة.
إنّ زيد أكل التفاحةَ	إضافة عنصر توكيدي (إنّ)	مخاطبة المشكك
أكلَ زيدٌ	حذف المفعول لأداء معنى تعافي زيد بعد انقطاعه	تبشير المخاطب

الجملة	الترتيب	المعنى
	على الأكل	
أكلها زيدٌ التفاحةَ	إبهام بتقديم الضمير على ظاهره	تشويق المخاطب
أكلَ زيدٌ الجبلَ	محال لعدم مطابقة الواقع	ممكن بالأدب

إلى غير ذلك، كذلك تحدّث سيبويه عن البنية العميقة في الجملة التي ترفع فيها (أنْ) الفعل المستقبل، بدلا من النصب في جملة: (ظننتُ أنْ سيفعلُ) لأداء معنى يقين الخبر غير القابل للدحض، وكأنّ المتكلمَ يريد القول: (عندي حجج قوية بأنّ الفعل قائم من فلان)، مقابل: (ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك)، إذ يدلّ نصب الفعل على الشكّ، وذلك قوله: ((فإذا رفعتَ قلت: "قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك"، "وأُرى أنْ سيفعلُ ذاك"... وقال عزّ وجلّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]... فجرى الظنّ ههنا مجرى اليقين؛ لأنّه نفيه. وإنْ شئتَ نصبتَ، فجعلتهنّ بمنزلة: (خشيتُ وخفتُ)، فتقول: "ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك")).[١١]

وقراءة المصحف لهذه الآية الكريمة: (أنْ لا تكونَ فتنةٌ) بنصب الفعل المضارع (تكونَ)، فيُصبح معنى (حسِبَ) في الآية بمعنى: (خشي أو خاف)، ودليل هذا المعنى هو النصب، أما رفع (تكونُ) فهي قراءة قوية لأبي عمرو، والكسائي، وحمزة ويعقوب، وخلف اليزيدي، والأعمش[١٢]، وهي تدلّ على اليقين المطلق غير القابل للدحض، وهذا المعنى ملائم لموقف اليهود من الأنبياء بدليل السياق اللغوي السابق: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ (المائدة: ٧٠)، والسياق اللاحق: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٧١)، وبذلك تتحدّث قراءة النصب عن (القلّة من اليهود المشككين بصدق الأنبياء)، وتتحدّث قراءة الرفع عن (الكثرة من اليهود المتيقنين من كذب الأنبياء بحسب اعتقادهم القائم على الهوى)، وبذلك تكون (حسِب) بمعنى العلم، قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ((كيف دخل فعل الحسبان على (أنْ) التي للتحقيق؟ قلت: نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم)).[١٣]

نلحظ أنّ الزمخشري سمّى (أنْ) الرافعة للمضارع بعدها بـ(أنْ التحقيقية)، وكذلك أكّد ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) هذا المعنى، وعلامته عنده هي: أنّ النصب يجعل معنى (حسِب) بمعنى الطمع أو الرجاء أو الخوف، وهي مرادفات الخشية عند سيبويه، أما الرفع فيدلّ على العلم واليقين.[١٤]

وركزّ سيبويه أيضا في النظام اللغوي الذي يكمن وراء السلوك اللغوي، بدلا من التركيز في السلوك نفسه (الأداء)، أو البنية السطحية، لغرض تحقيق الفائدة النفعية الاجتماعية من الكلام، نحو قوله في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة): ((فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال

كذب...))[١٥]. ويمكن إيضاح ذلك مع الأمثلة في الجدول الآتي:

ت	الحكم	المثال	الصحة النحوية	عدم تناقض دلالي	صدق الخبر
1.	المستقيم الحسن	أتيتُكَ أمسِ سآتيكَ غدا	صحيح نحويا	غير متناقض دلاليا	ممكن التحقق في الواقع
2.	المستقيم الكذب	حملتُ الجبلَ	صحيح نحويا	متناقض دلاليا	مستحيل التحقق، مقبول أدبيا
3.	المستقيم القبيح	قد زيداً رأيتُ كي زيدٌ يأتيكَ	خطأ نحويا	غير متناقض دلاليا	ممكن التحقق في الواقع.
4.	الكلام المحال	أتيتُكَ غدا سآتيكَ أمسِ	خطأ نحويا	متناقض دلاليا	مستحيل التحقق في الواقع
5.	المحال الكذب	سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ	خطأ نحويا	متناقض دلاليا	كاذب التحقق في الواقع

بيد أنّنا لا نتفق مع سيبويه في النقطة (٢)؛ لأنّ الكلام المستقيم الكذب، قد ينقلنا إلى التواصل بالكذب الفنيّ الجميل؛ لأنّ الأدب كما يقال: (أعذبه أكذبه)، فقولنا: (حملتُ الجبلَ)، ربما يشير إلى سؤال المعنى في الحياة في أسطورة (سيزيف)[١٦]، إلا إذا قلنا: إنّ سيبويه حصر دراسته بمعاني النحو، واستبعد البيان – في الأعمّ الأغلب–، وكأنّ الجرجاني قد استدرك عليه بقوله: ((إنّ المجاز يكون أبدا أبلغ من الحقيقة، فيزعم أنّ قولنا: "طويل النجاد، وطويل القامة" واحد... اعلم أنّ الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تتُعزى المزيّة والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النظم [معاني النحو]، فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حدّ الاستعارة، وكلّ ما كان فيه –على الجملة– مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر، فما من ضرب من هذه الضروب إلاّ وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية...)).[١٧]

أما النقطة الثالثة عند سيبويه في (الكلام المستقيم القبيح) فيمكن تحليل الحكم عليها بالاستقامة والقبح بأنّه كان يقصد بـ(المستقيم) أنّ المتلقي يفهم ما يُريد المتكلم إيصاله في جملتي: (قد زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيكَ)، ولكنّه أوصل المعنى بطريقة نحوية قبيحة؛ لأنّه أدخل (قد، وكي) على الأسماء، وهما من الأدوات المختصة بالأفعال. وهذا يعني أنّ الأحكام الفطرية لمتكلم اللغة بالصحة والخطأ النحوي، تنبع من حقيقة أنّ الدماغ يحتوي على نظام معرفي لتحليل الجمل مزوّدا بأحكام قيمة تبيّن مدى مقبوليتها.[١٨]

أما تعريف الحال الجديد فيمكن تعريفها بأنّها: (هيأة المشتركين بالفعل مفردا أو جماعة، وما يرتبط

بهم بعلاقة سببيَّة، وهيأة أفعالهم معًا في أثناء وقوع الفعل منهم، المتحوّلتان من صفة أولى: (حسيَّة/ ظنيَّة) إلى أخرى حسيَّة، يحكيها مُتكلِّم (هنا– الآن) لمتلقٍ مُستفهم عن نكرةٍ خبرٍ ثانٍ أو الخبرين معًا، مَهْمَا كانَ شكلها اللغوي، إذ تعبّر أحيانا عن عجب المُتكلِّم من تغيّر شيءٍ كانَ من المفروض أنْ يبقى ثابتًا، أو ثبوت شيء متخلِّفا عن تغيّر نظرائه).

وأكثر الحدود غموضا هو تحوّلُ هيأة صاحب الحال وما يرتبط به بسبب، من صورة أولى: (حسيَّة، ظنيَّة) إلى صورة حسيَّة ثانية؛ لأنّ الصورة الأولى محذوفة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجملة	الحال	الصورة المُتحوَّل منها
جاءَ زيدٌ راكبًا	راكبًا	وكانَ ماشيًا قبل الركوب
جاءَ زيدٌ ميتًا أبوه	ميتًا	حزينًا وكان فرحًا قبل موت أبيه

ومثال الصورة المُتحوَّل منها الظنيَّة، قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾(آل عمران: ٣٦)، إذ كانت امرأة عمران تظنّ أنّ ما حملتْ به منذورا لخدمةِ بيتِ المقدس هو (ذَكَرٌ)، ثمّ تحوّلَ إلى أنثى في أثناء الوضع، ما يعني أنَّ مَسْرَح الصفة الحال المتحوّل منها هو الظنّ أو الذهن، والصورة الثانية المتحوّل إليها (أنثى) حسيَّة، وتقدير الكلام: (إنّي وضعتُها أنثى وكانت ذكرا في ظنّي).

إنَّ عدمَ تمكّن النحاة التقليديين من اكتشاف مَسْرَح الصفةِ الأولى، جعلهم يقولون بوجود حال (ثابتة)، وهذا ينقض تعريفاتهم جميعًا التي تقول بوجوبِ أنْ تكونَ الحالُ: متحوّلة، أو منتقلة، أو غير ثابتة لتمييزها من الصفة. وبقيتْ هذه المُشْكِلَة قائمةً حتى اليوم، وافترضنا لحلّها تقنية تحليليَّة هي: (صارَ زيدٌ راكبًا في أثناء المجيء)، بمعنى أنَّه كان ماشيًا قبل المجيء وبعده، كذلك: (صارتْ مريم أنثى في أثناء الوضعِ)، أمَّا قبله فهي ذكرٌ في ظنِّ الأمِّ.

المبحث الأول: مشكلة الحال بهيأة الظرف:

أولا: الظرف مفعول ويحتمل معنى الحال بحسب المقام:

الظرف معنى قد يأتي بهيأة الظرف(فوق المنبر)، وقد يأتي بهيأة الجار والمجرور (على المنبر)، وهذه المشكلة قديمة وقد استمرت عند المحدثين، ومثال الجملة القديمة: (رأيتُ الهلالَ بينَ السحاب)، ذكرها ابن هشام وتداولها من جاء بعده[١٩]، وأسرف في تعزيزها المحدثون[٢٠] ببعض الأمثلة غير المقبولة، التي تظهر في الجدول الآتي:

الجملة	الحال	التأويل
رأيتُ الكتابَ فوقَ المِنبر.	فوقَ المنبر	مستقر
رأيتُ الكتابَ على المنبر.	على المنبر	مستقر
رأيتُ الهلالَ بينَ السحاب.	بين السحاب	مستقر
نظرتُ العصفورَ على الغُصن.	على الغصن	مستقر
نظرتُ إلى السمكِ في الماء.	في الماء	مستقر

وضابطهم هو تعلّق الظرف بمحذوف تقديره: (مستقر، أو استقرَّ). وهذا التقدير يحكم على أنّ الظروف الواردة في الجمل السابقة بأنّها ليست أحوالا؛ لأنّ الاستقرار يدلّ على الثبوت، والحال متحوّلة أبدا، وعليه تكون الظروف السابقة مفاعيل جاءت بهيأة الظرف المركّب من مضاف ومضاف إليه: (فوقَ المنبر)، أو بهيأة الجار والمجرور: (على المنبر).

أما الجملة الأخير: (نظرتُ إلى السمكَِ في الماء)، فهي جملة الدكتور إبراهيم إبراهيم، التي إذا أعربنا (في الماء) حالا، يكون المعنى، بحسب تقنية: (صار زيدٌ راكبا في أثناء المجيء)، (صار السمكُ في الماءِ في أثناء النظر إليه)، أمّا قبل النظر إليه وبعده فهو خارج الماء. وإذا أراد الباحث هذا المعنى عليه أن يوضّح مقام الكلام الذي يُبيّن مقاصد المتكلم، كأنّ يكون أحد الصيادين قد اصطاد سمكا ووضعه على الجرف ثمّ غاب عنه وترك ابنه الصغير قرب السمك. ثمّ عاد فلم يجد السمك على الجرف، فسأل ابنه، فأجاب: نظرتُ إلى السمك في الماء، أي: قفز من الجرف إلى الماء في أثناء النظر إليه، وليس استقرّ. ولكنّ بنية هذا المقام لم تكن في باله.

أما جملة: (رأيتُ الهلالَ بينَ السحاب) القديمة، فإنّها بحاجة إلى مقام أيضا يُبيّن تحوّل حال الهلال من حال أولى إلى حال أخرى في أثناء الرؤية، ليتّضح قصد المتكلم الذي رأى الهلال بين السحاب، وكأنّ السحاب كان متحرّكا وغير كثيف؛ لهذا يصبح المعنى: (صار الهلالُ متظاهرا بينَ السحاب في أثناء رؤيتي له)، (متظاهرا) هي الحال؛ لأنّه شيء يفعله، و(بين السحاب) مكان التظاهر، ولا يجوز تأويل الحال بـ(مستقرّ أو استقر)؛ لأنّ هذا التأويل يدلّ على الثبوت لا على التحوّل، وهو الحدّ الجوهري لتعريف الحال، قال ابن السراج(ت٣١٠هـ): ((الحالُ إنَّما هيأة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنهُ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ تلك الصفة إلاّ متّصفة غير ملازمة، ولا يجوزُ أنْ تكونَ خِلْقة، لا يجوزُ أنْ نقولَ: "جاءني زيدٌ أحمرَ، ولا أحولَ[٢١]، ولا جاءني عمرٌو طويلاً"، فإنْ قلت: "مُتطاولا أو مُتحاولا" جاز؛ لأنْ ذلك شيء يفعله وليس بخِلْقَة)).[٢٢]

كذلك إذا أولّنا عامل الحال بهيأة الجار والمجرور: في الدار بـ(مستقرّ) فإنّ الحال تتحوّل إلى صفة، قال سيبويه: ((فإنْ أردتَ أن تُلغي (فيها)، قلت: فيها زيدٌ قائمٌ، كأنّه قال: زيدٌ قائمٌ فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك: فيكَ زيدٌ راغبٌ فيك. وتقول في النكرة: (في داركَ رجلٌ قائمٌ فيها)، [أي مستقر]، فيجري (قائمٌ) على الصفة على الجواز. كما يجوزُ: (فيها رجلٌ قائمًا فيها)...جاءَ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]، فهو مثلُ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ* آخِذِينَ﴾ [الذاريات: ١٥-١٦]...)) .[٢٣]

ولم يُعطِ سيبويه معنى للنصب بعد عامل الحال بهيأة الظرف، مقابل الرفع على الصفة؛ لأنّ المناهج القديمة معيارية لا تُعنى بالسياق المقامي -في الأعمّ الأغلب-، وهي شكلانية أيضا تتقصّى عامل الحركة الإعرابية، على الرغم من أنّ السياق المقامي يمكن اكتشافه من السياق اللغوي السابق أو اللاحق للآيات السابقة.

ولو رجعنا إلى سياق الآية الأولى وهو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ* خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ* وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ﴾ (هود: ١٠٦-١٠٨)، لوجدنا أنّ الحال (خالدين) مقطوعة بالاستثناء، أي متحوّلة بالمشيئة فهي متقلّبة حتى لا يظنّ أنّ أهل النار على درجة واحدة من الخلود فيها كخلود إبليس، ولا يظنّ أهل الجنة كلّهم أنّهم على درجة واحدة من الخلود كخلود الأنبياء، فمنهم من دخلها بعد عقابه بالنار حينا، ومنهم من دخلها بالشفاعة وكان حقّه النار، وربّما يُسيء بعض أهل الجّنة الأدب كأن يحسد الأنبياء على مقامهم. وهذا التقلّب ينفي تضمّن (فيها) معنى الاستقرار، والخلود هنا خبر يُقسّم الناس على فئات، يمكن أن يتحرّك الناس من خلالها من فئة إلى أخرى.

أما سياق الآية الثانية: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ* آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾، فالتحوّل في الحال واضح ما يجعل عاملها الظرف: (فيها) لا يحتمل معنى الاستقرار؛ لأنّ (فيها) الأولى تعني (هنا)، والثانية تعني (هناكَ)، والتقدير: (يأخذون هنا، لأنّهم أعطوا هناك)، ولا يجوز أن تقول: (استقرّ زيدٌ هنا آخذا، واستقر هناك مُعطيا)؛ إلاّ على الرفع لأداء معنى الصفة، وكأنّ زيدا له صفتان ثابتتان، كالموظف الذي يتسلّم النقود من الناس من شباك ويدفع لهم من شباك آخر. وعليه يكون معنى (فيها) (تحرّكَ فيها متقلّبا)، وليس: (استقر فيها)، وهو تقلّب يشبه التقلّب في قولنا: (أتميميا تارة ونمريا تارة!)، إشارة إلى التقلّب بالانتماء إلى فئتين من العشائر، ومقامه هو مقام التعجب؛ لأنّ المفروض بالانتماء إلى نسبٍ ما أن يبقى ثابتا.

وكذلك سياق الآية الثالثة: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ* فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾، يسوّغ لنا التأويل بتقدير: (تحرّكوا أو اندفعوا فيها فاكهين بالأخذ والوقاية)، بمعنى أنّ عامل الحال:

(فيها) يجب تعليقه بتأويل فعل حركي: (تحرّك واندفع)، وليس بفعل الاستقرار.

هذا التأويل يُمكِّننا من وضع قاعدة فحواها: (إنّ عامل الحال يجب أن يكون فعلا حركيا، لا يدلّ على الثبوت ولا الاستقرار، فلا يجوز أن نقول: (استقر في الدار زيدٌ راكبا)، فهذا حقّه الرفع على الصفة، ويصحّ قولك: (جال في الدار زيدٌ راكبا)؛ لأنّ الجولان يدلّ على حركة.

ولا تصحّ الجملة الأولى إلاّ في مقام التعجب، إذ تقول: (استقرّ زيدٌ في الدار راكبا!)، بمعنى: (استقر على ركوبه على الرغم من هجوم الأعداء عليه الذي يحتم عليه أن ينزل ويختبئ، لشدّة شجاعته)، كذلك جاء مثال سيبويه يشير إلى التقلّب في السعر بدلالة لفظة: (العجب)، وفعل التقلّب هو الناصب للحال (قفيزا)، أما ثبوت سعر الحنطة فيُوجب رفع ما ظُنّ أنّه (حال) على أنّه صفة ثابتة، قال سيبويه: ((وذلك قولك: مررتُ ببُرّ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم. وسمعنا العربَ الموثوق بهم ينصبونه. يقولون: العجبَ من بُرّ مررنا بهِ قبلُ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم...)).[٢٤]

ويحدث التقلّب باسم جنس واحد: (التمر) مثلا، إذ يتحوّل إلى فئات فرعية يُفضّل بعضها على بعض: فئة: (الرُّطب) التي لا تُفضّل في بعض أنواعه على فئة: (البُسر)، أي: ما قبل الترطيب من التمر الأصفر الشديد الحلاوة.

ولعبة التقلّب تحدث بالإشارة إلى الماضي: (إذ كان)، أو بالإشارة إلى المستقبل: (إذا كان)، بالقياس إلى ما هو عليه الآن لحظة التلفظ، قال سيبويه: ((قولك: هذا بُسرا أطيبُ منهُ رُطبا. فإنْ شئتَ جعلتهُ حينا قد مضى، وإنْ شئت جعلته حينا مستقبلا. وإنّما قال الناس هذا منصوبٌ على إضمار: (إذا كانَ= صار) فيما يُستقبل، و: (إذ كانَ) فيما مضى؛ لأنّ هذا لمّا كان ذا معناه أشبهَ عندهم أن ينتصب على: (إذا كان). ولو كان على إضمار (كان) [التامة التي لا تنصب] لقلت: هذا التمرُ أطيبُ [كانَ] منه البُسرَ!... فليس هو [منصوب] على (كانَ)، ولكنّه حال))[٢٥]. وتعمدُنا تأخير (كان) المُؤكِّدة التي تأتي في سياق التعجب، فوضعناها بين المتفاضلين. وعلامة التعجب وضعناها نحن ولم يضعها سيبويه، لكي نوضّح المقام.

ثانيا: الحال شبه الجملة حرفها للتوكيد:

ومثالها ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص: ٧٩) (في زينته) شبه جملة حال، بمعنى مُتزينًا أو (غارقا في الزينة)، و(في) لتوكيد التحوّل، حتى اندهش الذين رأوه وتمنّوا مثلها بقولهم: ﴿قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾، ما يدلّ على عدم توقّع ظهور قارون بهذه الزينة العظيمة، ومسرح التحوّل هو ذهن المشاهدين.

وكذلك قول إبليس: ﴿لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ﴾ (الحجر: ٧٩)، (في الأرض) شبه جملة حال[٢٦]،

والمعنى: لأحوّل الأرض من قبيحة أو محايدة إلى جميلة تغوي الناس بجمالها في أثناء التزيين، أما قبل التزيين فلا تغوي، معبّرا عن قوّة كيد المتكلم وهو إبليس.

كذلك قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ (البقرة: ٢٥٢)، (بالحقّ) جار ومجرور حال، صاحبها ضمير (الهاء) يعود على: (آيات الله)، وعاملها: (نتلو)، والتقدير: أنّها كشفت عن الحقيقة في أثناء التلاوة، وكانت الحقيقة فيها قبل التلاوة مضمرة أو نظرية لم تتجلَّ في وجودها العيني الواقعي، وهو ما يُعبّر عنه الفلاسفة بـ(الوجود بالقوة) وهو الوجود النظري، مقابل (الوجود بالفعل).

كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (الزمر: ١٠)، (بغير حساب) حال، والمعنى: (أجرُ الصابرين غير متناهٍ في أثناء التوفية). وكان الأجر قبل التوفية في ذهن الصابر متناهٍ، وهذه الآية والتي قبلها من أمثلة الدكتور إبراهيم إبراهيم، وهي من الأمثلة الموفّقة لبيان الحال بهيأة الجار والمجرور، ولكنّ تقنية التحوّل في صورة الحال كانت متذبذبة في ذهنه، بين الوضوح والغموض؛ لذلك ضرب لنا أمثلة رائعة بسيطة وقريبة من استعمالاتها القرآنية وهي:

- أجابَ في ثقة؛ أي واثقا، و(في) للتوكيد.
- جلسَ بهدوء، أي هادئا، والباء للتوكيد.
- تكلّمَ بأدب، أي مؤدَّبا، والباء للتوكيد.

أما الأمثلة غير الواضحة عنده –لأنّها شبه الجملة تحتمل معنى الاستقرار–، فهي: (رأيتُ القطَ تحتَ المائدة)، والمفروض أنْ يصوغ الدكتور إبراهيم مثاله على هذا النحو: (توارى القطُ تحتَ المائدة)، بدلا من (رأيتُ). والمعنى: صار تحت المنضدة في أثناء التواري، أما قبل التواري فهو فوقها، أو بجانبها مثلا؛ لأنّ الفعل (رأى) ليس حركيا أو أنّه منقطع عن الحال؛ لأنّ الرؤية لا يفعلها القط؛ لذلك لا ينسجم مع معنى الحال، فضلا عن أنّ الرؤية تدلّ على الثبوت أو الاستقرار.

وكذلك اضطربت جملُهُ الأخرى التي صاغها على غرار قاعدة ابن هشام(ت٧٦١هـ) التي تقول: (الجُملُ بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات)[٢٧]، فصاغ لنا ثلاث جمل واحدة منها شبه الجملة حال واضحة، بحسب ما يتضح في الجدول الآتي:

الجملة	شبه الجملة	حكم شبه الجملة
يُعجبُني الزهرُ في أكمامِه	في أكمامِه	حال
التمرُ على أغصانِهِ	على أغصانِه	خبر بمعنى مستقر
هذا ثمرٌ ناضجٌ في الشجرةِ	في الشجرةِ	مفعول به

المبحث الثاني: مشكلة الحال من المبتدأ:

لا يأتي عامل الحال (الفعل) مبتدأً معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال أبدا، بل يأتي فعلا بهيأة الأسماء ويكوّن جُملا فعلية مستمرة الزمن تدلّ على الثبوت، نحو قولنا: (منشارٌ زيدٌ)، بمعنى (مؤذٍ)، و(الأسد زيدٌ)، بمعنى: (الشجاع). وقد توهّم النحاة التقليديون أنّ هذه الجمل اسمية، بسبب تسمية سيبويه لأشباه الأفعال لتي تؤدي وظيفة الأفعال وترفع فاعلا بعدها بـ(الأسماء) وأُعربت غلطا مبتدآت، والفاعل (زيدٌ) سدّ مسدّ الخبر!؛ والغلط في ذلك هو أنّ الفاعل معرفة في ذهن طرفي الاتصال، ولا يسدّ مسد الخبر النكرة في ذهن المتلقي، قال المخزومي ناقد ابن هشام: ((أمَّا تمثيلهُ للاسميَّة بقولهِ: "قائمٌ الزيدان" فغيرُ موفَّقٍ فيه؛ لأنَّها ليستْ بالجُمْلَةِ الاسميَّة في الواقع؛ لأنَّ المُسْنَدَ إليه فيها فَاعِل لا مبتدأ، وإنْ قِيلَ في إعرابهِ: إنَّه فَاعِل سدَّ مَسَدَّ الخبرِ؛ لأنَّ كونهُ فَاعِلاً ينفي أنْ تكونَ الجُمْلَةُ اسميَّةً)).[٢٨]

.لقد عَلِمَ سيبويه أنَّ أحد أغلاطهِ المَنْهَجيَّةِ، –وهي تسميتهُ المشتقات بـ(الأسماء)–، ستؤدّي إلى إعرابِ المصدرِ في قولنا: (الحمدُ للهِ) المُحلَّى بـ(أل) مبتدأً، فيُصبحُ جُثَّةً مُشَارًا إليها في الخارج، و(لله) جارّا ومجرورًا خبرًا، ويكونُ المَعْنى فَاسِدًا، إذ يعني: (أنَّ الحَمْدَ بوصفهِ جُثَّةً موجودٌ عند الله!). وهذا المَعْنى لم يُرِدْهُ المُتكَلِّمُ القائلُ: (الحمدُ لله)؛ لذلك استدركَ سيبويه وبَيَّنَ أنَّ (الحمد) إنَّما هو فعلٌ جاءَ بهيأةِ المصدر، فقال: ((واعلمْ أنَّ "الحمدُ للهِ" وإنْ ابتدأتَه ففيهِ مَعْنى المنصوب [المصدر النائب عن فعله]، وهو بدلٌ من اللفظ بقولك: أحْمَدُ اللهَ))[٢٩]. وهذا هو قَصْدُ المُتكَلِّمِ القائلِ: (الحمدُ للهِ)، فهو يُريدُ إسنادَ فِعْلِ (الحمد) إلى فَاعِلهِ (الله)، وحرفُ الجرِّ داخلٌ على الفَاعِل للتوكيد.

ومشكلة الحال من المبتدأ لم تأتِ ممّا يمكن تأويله بمشتق فتظهر فعليته بسهولة، بل أتت ممّا صعُب تأويله بمشتق نحو قولنا: (الكتابُ لزيدٍ شعرًا)، أي: المكتوب فيه شعرًا، و(زيد) هو الفاعل واللام لتقوية الإسناد، والجملة فعلية، و(المالُ لزيدٍ صدقةً)، بمعنى التمويل، والجملة فعلية أيضا، وليس المقصود بـ(الكتاب، والمال) الجثتان المشار إليهما في الخارج غير القابلتين للنفي؛ لأنهما وجود، بدليل يمكن نفي ما مكتوب في الكتاب بقولنا: (الكتابُ لزيدٍ شعرا وليس بقصّة) بنفي المكتوب فيه، وكذلك: (المالُ لزيدٍ مسجدا وليس بصدقةٍ)، أي: التمويل مخصص لبناء مسجد، وليس مخصصا للصدقة.

ولا نريد تتبع هذه المشكلة من جذورها، بل سنوجزها ببيان انقسام اثنين من النحاة المحدثين أحدهما رافض لوجودها وثانيهما مؤيّد. فأمّا الأنطاكي فرفض أن يكون عامل الحال هو المبتدأ، بحجّة أنّ المبتدأ اسم جثة مشار إليها في الخارج، وليس فيه معنى الفعل، وذلك قوله: ((أما المبتدأ وسائر المفعولات فلا تأتي الحال من أحدها، فلا يُقال: (الماءُ صرفا شرابي)، و(لا سرتُ الليلَ مُظلما)...الخ))[٣٠]. على الرغم من أنّ هذه الجُمل مقبولة وجميلة؛ لأنّ ما سمّوه مبتدأ هو في الحقيقة فعل مستمر الزمن لا يُفهم إلاّ بعد

تأويله بمشتق. أما تعليل فعلية: (الماء، والليل)، فتظهر بجدول الإحلال الآتي:[٣١]

المسند فعل بهيأة الاسم	الحال	الفاعل السببي
الناجحُ	متفوّقا	تلميذي
المنشارُ	قاطعاً	منشاري
المالُ	مسجِداً	مالي
الماءُ	صافيا	شرابي
الليلُ	مظلما	مسيري

هذه الجمل فعلية؛ لأنّها رفعت فاعلا سببيا بعدها، النجاح بتفوّق سببه التلمذة على يدي، والنشر القاطع سببه منشاري الحاد، وتمويل المسجد سببه مالي، ورواء الصفو سببه شرابي، بمعنى أنّ شرابي أوجد هذه الفئة من الماء، وحلوكة الليل ظرف معروف لمسيري دلالة على شجاعتي.

وأصل هذه الجمل اسمية: (مبتدأ+ خبر) قبل مجيء الحال، وعندما حلّت الحال بين المبتدأ والخبر، فإنّ الخبر الذي كان نكرة في ذهن المتلقي أصبح فاعلا سببيا معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال؛ جثة مشارا إليها في الخارج، وهو هنا المتكلم: (تلميذي، منشاري، مالي، شرابي، مسيري). ولم يبقَ من الجملة إلاّ الفعل؛ لذلك تكون القائمة الأولى هي الأفعال وهي: (الناجح، المنشار، المال، الماء، الليل)، ولكّنها جاءت بهيأة اسم الفاعل، واسم الآلة، واسم الجنس، فأُوهمت أنّها فارغة من معنى الفعل، وتعرف فعليتها عندما نحلّ محلها أفعالا محددة الزمن مشتقة من هذه الأفعال التي بهيأة الأسماء، فيتحوّل الفاعل السببي إلى فاعل مباشر، بحسب جدول الإحلال الآتي:

ت	المسند الفعل	الحال	الفاعل المباشر
1.	نجح	متفوّقا	تلميذي
2.	نشرَ	قاطعاً	منشاري
3.	مُوّلَ	مسجِداً	مالي
4.	حدّد	فئةً الصفاء	شرابي
5.	أليلَ	مظلما	مسيري

وصعُب عليّنا اشتقاق فعل من (الماء) لشدّة جموده، لكنّ الحال: (صرفا) أكسبت (الماء) تقسيما إلى فئات: فئة الماء الخابط والماء الصافي، والماء المالح...الخ؛ لذلك يمكن تحويل (الماء) في جملة: (الماءُ صرفا شرابي) إلى فعل بوضع فعل مساعد قبله: (شرابي ينتمي إلى الماءُ الصرف)، بتقديم الفاعل (شرابي) مبتدأ، فتُصبح عبارة: (ينتمي إلى الماء الصرف) خبرا نكرة في ذهن المتلقي.

أما الأفعال بهيأة الأسماء الأخرى فكان الاشتقاق فيها ممكنا، مع أنّها تمكّن من تكوين فئات يُنتمى إليها، بتقدير: (تلميذي ينتمي إلى النجاح المتفوق)، و(منشاري ينتمي إلى المنشار القاطع)،...الخ، والفعل المساعد المحذوف (ينتمي) هو الذي يدلنا على الخبر الفعل إذا جاء بهيأة الأسماء النكرة في ذهن المتلقي، وبضمنها اسم العلم في قولنا: (المنطلق يُسمّى زيدا).

أما الدكتور إبراهيم إبراهيم فكان من المؤيدين لمجيء الحال من المبتدأ المزعوم، وقد وُفقَ في اختيار أمثلة من القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً﴾ (الأحقاف: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾ (غافر: ١٨). وعلّق قائلا: ((نجد أنّ (إماما ورحمةً) حالان منصوبتان، ولا جدالَ في أنّهما حالان من (كتاب)، لكن بحثَ النحاة عن العامل في الحالين يجعل صاحبهما ضميرًا يعود على الكتاب... ولا يُوجد إماما إلاّ (كتاب موسى) دون ضميره، فالحالان الظاهرتان من المبتدأ الظاهر الموجودة)).[٣٢]

ومع أنّ النحاة القدماء لم يعثروا على أثرٍ لضمير الفاعل في المبتدأ فإنّ الدكتور إبراهيم حاول ولم يفلح أيضا، لأنّ تسمية سيبويه لأشباه الأفعال بـ(الأسماء) خلط أوراق هذه الأفعال المستمرة الزمن التي تكوّن جملا فعلية تدلّ على الثبوت القوي، عند استعمال المشتقات أشباه أفعال ترفع فاعلا بعدها، ثمّ تعقّد الأمر كثيرا وغمُض عندما جاء الفعل بهيأة (اسم الآلة) الذي لا يظهر فيه معنى الفعل إلاّ بضرب من التأويل، نحو: (منشارٌ زيد) والقصد مؤذٍ: (غزالٌ زيدٌ) بقصد (رشيق).

أما اسم الآلة: (كتاب) فلا يظهر فيه معنى فعل الكتابة بسهولة، كما يُفهم معنى قولنا: (منشارٌ زيدٌ) بمعنى: (مؤذٍ) بسهولة، إلاّ أنّ قولنا: (كتابٌ زيدٌ)، يقتضي أن يتضمّن لفظ (كتاب) فعلا نكرة في ذهن المتلقي؛ لأنّ (زيدٌ) فاعل معرفة بين طرفي الاتصال، فهو يحتاج إلى فعل قبله لتكوين الجملة المفيدة، و(كتاب) تعني نافع علميا، أو (خيرُ جليسٍ)، كما نقول: (مدرسةٌ زيدٌ).

لقد كشف لنا سيبويه عن مقام الخبر (الفعل) إذا جاءَ بهيأة اسم العلم: (زيدٌ، عبدُ الله، المسك، العسل) ويحمل ضميرا، في جمل اسمية: (هذا يُسمّى كذا)، بقوله: ((وذلك أنّك رأيت صورة شخص [جثة معرفة]، فصارت آية لك على معرفة الشخص [اسمه الذي كان نكرة في ذهن المتلقي]، فقلت: عبدُ اللهِ وربّي، أو "هذا [يسمّى] عبدُ الله، ... أو مَسِسْتَ جسدا، أو شمِمتَ ريحا، فقلت: "زيدٌ"، أو "المسكَ". أو ذقتَ طعاما، فقلت: العسلُ)).[٣٣]

فكلٌّ من: (عبدُ اللهِ، وزيدٌ، والمسكُ، والعسلُ) أخبارٌ نكرة، إذا تقدّمتها معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال نحو: (هذا، ذاك) بالإشارة إلى جثث في الخارج، وتكوّن جملا اسمية، والتقدير: (هذا الشخص يُسمّى عبد الله، ويسمّى زيدا، وهذه الريح التي شممتها تنتمي إلى المسك، والطعام الذي ذقته ينتمي إلى

العسل). كذلك (الكتاب) يكون فعلا، إذا كنّا نبحث عن (الكتاب) لغرض المكتوب فيه الكثير النفع، ثمّ وجدناه فنقول: (هذا هو الكتاب!)، (هذا) مبتدأ، و(هو) ضمير ربط نكرة يأتي قبل الفعل: (الكتاب) خبر نكرة في ذهن المتلقي و(ال) أداة تنكير لأنّها كمالية، تجعل لفظ (الكتاب) –في هذا الاستعمال– حاملا لفكرة الفعل وهي المنفعة الكثيرة من المكتوب فيه، والمقام مقام التعجب، وليس النفع من جثة الكتاب المشار إليها في الخارج بالبيع والشراء، فهذا المقام يجعل لفظة (الكتاب) اسما معرفة بين طرفي الاتصال، في قولنا: (هذا هو الكتاب الذي تبحث عنه) من دون مقام التعجّب، وهذه الجملة فعلية فعلها (هذا) بمعنى أشير إلى و(هو) ضمير نكرة يقوي الربط، و(الكتاب) فاعل الإشارة، أي المسبب لها، والفاعل جثة مشار اليها في الخارج معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال.

وعلى هذا الأساس تكون جملة: (الكتابُ لزيدٍ) جملة احتمالية؛ لأنّها يمكن أن تكون جملة اسمية ويمكن أن تكون جملة فعلية، بحسب قصد المتكلم الموضّح بالآتي:

– الكتاب لزيد: جملة اسمية وإعرابها (الكتاب) مبتدأ اسم جثة معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال، و(لزيد) جار ومجرور خبر.

– الكتابُ لزيد: جملة فعلية، وإعرابها (الكتاب) فعل، إذا كان القصد الفائدة المتحصلة ممّا هو مكتوب فيه، و(زيد) فاعل بمعنى أنّه هو مؤلف الكتاب النافع، و(اللام) توكيد يقوّي الإسناد، وهذا التصميم يشبه تصميم قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله﴾(الفاتحة: ٢)، التي قال سيبويه عنه: إنّ الحمد بمعنى (أحمدُ)، أي مصدر يتضمّن فعل الحمد.

إنّ الجُمل التي يأتي فيها عامل الحال من اسم بمعنى الفعل هي التي أوهمت النحاة التقليديين بأنّها اسمية، وهي في الحقيقة فعلية فعلها مستمر الزمن يدلّ على الثبوت. وبهذا تُحلّ مشكلة مجيء الحال من المبتدأ الذي هو ليس بجثة مشار إليها في الخارج، بل هو متضمّن معنى الفعل، وإنْ جاء بهيأة الاسم، بحسب ما يتّضح في جدول الإحلال الآتي:

فعل	فاعل	الحال	معنى الفعل
جاء	زيدٌ	راكبا	جاء فعل ماضٍ بمعنى المجيء
الماءُ	شرابي	صافيا	الماءُ فعل مستمر بمعنى الارتواء
كتابُ	موسى	إماما ورحمةً	كتاب اسم مفعول بمعنى المكتوب فيه
الحمدُ	للهِ	شاكرا	الحمد فعل بهيأة المصدر الحمد
الكتابُ	لزيد	مُحكما	المكتوب فيه
جناتُ النعيم	للمتقين	عند ربّهم	النعمة مُلْك لهم

فعل	فاعل	الحال	معنى الفعل
المالُ	لزيدٍ	صدقةَ	التمويل
القلوبُ	لدى الحناجر	كاظمة	معنى التقلّب
للشاي	طعمٌ	عند زيدٍ	يملك الشاي صانعا
للمتقين	جناتُ النعيم	عند ربّهم	يملك المتقون النعمةَ

وردت هذه الجمل في القرآن الكريم وفي الحديث اليومي، وهي مفهومة بين طرفي الاتصال ولا مشكلة هناك بسبب استحضار المقام الذي يُفسِّر كلّ غموض، وهذا يعني أنّ المشكلة من صناعة النحويين لأنّهم اعتمدوا على تصنيف الفصائل النحوية على أشكال أو صور المفردات بمنهج الصرف، أي قبل دخولها في السياق النحوي والمقامي.

لقد حلّل الدكتور إبراهيم قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ (القلم: ٣٤)، وبيّن أنّ الحال هي: (عند ربّهم)، وعامل الحال (الفعل) إمّا: (جنات النعيم)، أو: (للمتقين)، وفيهما معنى التملّك كما أُوضح ذلك في الجدول. وذلك قوله: ((شبه الجملة: (عند ربّهم) في محل نصب على الحالية من اسم (إنّ) المؤخَّر: (جنات النعيم)، أو يكون ظرفا للعامل في شبه الجملة الخبر المقدَّم: (للمتقين)...))[٣٤]، وهو تحليل موفّق ولكنّه جزئي لم يتمكّن من إعمامه.

كذلك جعل الدكتور أحمد محمد قدّور (المالُ والبنونَ) فعلين، في قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: ٤٦)، والجملة هنا فعلية، معتمدا في ذلك على فهمه للمدرسة الوظيفية، التي ترى أنّ المتكلم يبدأ كلامه بالمسند (الفعل)، ثمّ يأتي المسند إليه (الاسم)، إذ ((يمثل خلاصة الكلام المقصودة))[٣٥]. ويتّضح تحليله بالجدول الآتي:

المسند الفعل	المسند إليه الفاعل	تأويل المسند
مجيءُ زيدٍ	نصرٌ لنا	المجيء
المالُ والبنونَ	زينةُ الحياةِ الدّنيا	التمويل والتبنّي

ويمكن إضافة حالين إلى هذه الجملة بقولنا: (المالُ والبنونَ زينةُ الحياةِ الدّنيا مُبهجَينِ)، (مُبهجَينِ) حال عاملها: (المال) بمعنى التمويل، و(البنون) بمعنى التبنّي، والتقدير بحسب تقنية: (صار زيدٌ راكبا في أثناء المجيء) هو: (صار المالُ والبنونَ زينةَ الحياةِ الدنيا في أثناء التمويل والتبنّي)، أما قبل التمويل والتبنّى وبعدهما أي عند الموت، فهما ليسا بزينة.

هذا هو المعنى إذا أراد المتكلم من جملته أن تكون فعلية فعلها بهيأة الاسم، إذ تبدأ بفعل: (المالُ والبنونَ) المستمر الزمن، أما إذا أراد من جملته أن تكون اسمية بحسب قاعدة: ((إذا تشابَهَ رُكْنَا الجُمْلَةِ

البسيطةِ بالتعريفِ اللغوي، فالأولُ مبتدأ، وتكونُ الجُمْلَةُ اسميَّةً لا محالةَ، نحو: "المنطلقُ زيدٌ"، و"هندٌ أمُّ عمرو"، و"أنتَ أنتَ"، و"هو هو"...الخ، ما لم تُسبقِ الجُمْلَة بنفي أحدِ ركنيها، فيكونُ المنفي هو الخبرُ سواء تقدَّم أم تأخَّر))[٣٦]، يكون (المالُ والبنونَ) مبتدأ اسم معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال وهما جثتان يشار إليهما في الخارج، بمعنى أنّهما وجود غير قابل للنفي، فتكون عبارة: (زينةُ الحياةِ الدّنيا) هي الخبر النكرة في ذهن المتلقي مهْما كان شكله اللغوي، وهو قابل للنفي والإثبات.

لكنّ الخبر في الآية الكريمة منفيّ ضمنا بدلالة لفظة: (الدّنيا)، بمعنى الوجود الدونّي الزائل، مقابل الوجود الحقيقي الذي لا يفنى ولا يزول، وسياق الآية اللاحق يؤكّد ما ذهبنا الآية: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً.﴾

وبهذا يكون إعراب الدكتور قدّور غلطًا بسبب نفي ما ظنّه فاعلا، والفاعل وجود لا يُنفى، وما يُنفى هو (الخبر أو الفعل) النكرة في ذهن المتلقي. وجملة الآية الكريمة اسمية وليست فعلية. ولو كان مثاله من غير القرآن، لكانَ تحليله يحتمل الصحة والغلط بحسب المقام، وتكون الجملة المقترحة من غير القرآن جملة احتمالية. وبعد إضافة الحال للآية الكريمة: (مبهجينِ) أصبح صاحب الحال هو المبتدأ (المال والبنون) وعامل الحال فعل: (زينةُ الحياةِ الدنيا) في الجملة الاسمية، بتقدير: (صارَ المالُ والبنونَ مُبهجينِ في أثناء تزيينهما للدنيا)، أما بعد التزيين، أي: بعد الموت، فلا بهجة، ولا ثواب ولا أمل عند ربّك.

المبحث الثالث: مشكلة الحال معرفة لغوية:

اشترط النحويون أن تكون الحال بهيأة النكرة اللغوية، وهي كذلك لكنّ علامات التعريف اللغوية الداخلة على أشباه الأفعال مُضللة؛ لذلك افترضت نظرية النحو المقامي أن يكون معيار التنكير هو ذهن المتلقي، مهْما كان الشكل اللغوي للخبر والحال أيضا التي هي خبر ثانٍ، وسبق أن بيّننا اعتمادا على سيبويه أنّ جملة: (الحمدُ للهِ) جملة فعلية، وأحيانا يأتي الخبر اسم علمٍ نحو قولنا: (المنطلقُ زيدٌ)، وتقديرها: (المُنطلق يُسمّى زيدًا) خطابا لمن التبس في ذهنه اسم المنطلق، قال الجرجاني(ت٤٧٣هـ): ((وليس كذلك إذا قدّمتَ (المنطلق) فقلت: (المنطلقُ زيدٌ)، بل يكون المعنى حينئذٍ على أنّكَ رأيت إنسانا ينطلق بالبُعد منكَ فلم تُثبِتْهُ، ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرو؟، فقال لك صاحبُكَ [المتكلم]: (المنطلقُ زيدٌ)، أي هذا الشخص الذي تراهُ من بُعد هو زيد)).[٣٧]

لكنّ الجرجاني لم يستطع إعمام هذه الفكرة الرائعة، و(هو) التي قدّرها قبل الخبر (زيد) هي أحد معنيي الفعل المساعد الذي حذفته العربية وهو يدلنا على الخبر إذ يأتي قبله، وأُضمر في فعل التسمية، فكان تقديرينا للجملة مُعمما بتقنية إرجاع الفعل المساعد المحذوف: (المنطلقُ يُسمّى زيد)، بمعنى أنّ التنكير ليس في اسم العلم بوصفه جثة يشار إليها في الخارج، بل في التسمية التي التبست في ذهن المتلقي الذي رأى

جثة (المنطلق) ولم يعرف اسمها أهو زيد أم عمرو أم خالد؟ فقال المتكلم له: (المنطلقُ يُسمّى زيد، وليس بعمرو، ولا بخالد).

وعلى هذا الأساس يمكن أن تأتي الحال بهيأة اسم العلم في جملة السؤال الإنكاري: (ما لكَ وزيدًا)؟!، و(ما شأنُكَ وعمرًا)؟!، بحسب ما سبق، وقد تأتي الحال محلاة بـ(أل) الجنسية بمعنى (كلّ)، كالداخلة على (الإنسان) في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾، فـ(الإنسان) هنا نكرة غير معيّنة، لأنّه مفهوم عام، فهو ليس تعبيرا دالا يمكن الإشارة إليه في الخارج.[٣٨]

وتؤكّد نظرية النحو المقامي العكس وهو أنّ الاسم المحلى بـ(أل) (الولد)، قد لا يتحوّل إلى نكرة إذا جُرّد من (أل) التعريف. فهذا وهمٌ جاء من تصنيف الفصائل النحوية خارج منهج النحو، وإليك الأمثلة الآتية:

الجملة	المعارف	النكرات
الرجلُ أكبر من المرأة	الرجل، المرأة	-
الرجلُ أقوى من المرأة	-	الرجل، المرأة
هناك رجلٌ يهاجمُ امرأةً	رجل، امرأة	-

نلحظ أنّ (الرجل/ المرأة) في الجملة الأولى تعبيران دالان وهما من المعارف، وفي الجملة الثانية تعبيران غير دالّين فهُما نكرتان على الرغم من دخول (أل) عليهما، أمّا (رجل، امرأة) في الجملة الثالثة فهُما معرفتان عن طريق الإشارة إليهما، ونعني بالمعرفة المعرفة المشتركة بين طرفي الاتصال، على الرغم من أنهما غير محليين بـ(ال)، وذلك ما يؤكّده مقام التخاطب.

هذا فيما يخصّ الأسماء التي تخلو من معنى الفعل، فكيف بـ(ال) الجنسية التي تدخل على المشتقات من الفعل وتستعمل بدلا منه وترفع فاعلا بعدها في الجمل الفعلية، أو تأتي أخبارا في الجملة الاسمية، وتأتي أخبارا ثانية (أحوالا)؟!، نحو قوال الشاعر:

فأرسلها العراكَ ولمْ يذها ولم يُشفق على نغصٍ الدِّخالِ[٣٩]

قال سيبويه: ((وليس كلّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام...))[٤٠]، ويكون معنى (العراك) حال بمعنى متعاركة أو مُعتركة، و(أل) أداة تنكير لما بعدها بمعنى (كل) الجنسية، وجيء بها للمبالغة بتقدير: (أرسلها إرسالَ عراكٍ كُلِّي).

وليس كلّ المصادر تُستعمل هذا الاستعمال، فلا يُقال: (أرسلها الأكلَ)؛ لأنّ (الأكل) ليس فيه مفاعلة

وتدافع ومشاركة، وعلى هذا الأساس فالمصدر الذي يدلّ على المشاركة هو الذي يصلح أن يأتي محلّى بـ(أل) الجنسية للمبالغة، نحو: القتال، الشجار، النّفار...الخ.

وكذلك قولنا: (مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ)، و(الناسُ فيها الجماءَ الغفيرَ) فيُنصب كانتصاب (العراكَ) على الحال، بمعنى متكاثرين مغطّين الأرض من كثرتهم، والتركيب: (الجماء) اسم يتضمّن معنى الفعل، و(الغفير) صفة، و(أل) في تركيب الصفة وموصوفها جنسية أيضا، تفيد المبالغة، وتولّد معنى كمعنى المصدر (العراكَ)، والتقدير: (مررتُ بهم جامّين غافرين)، ما يجعل وظيفة الحال: (الجماءَ الغفيرَ) وظيفة الخبر الذي يكون نكرة في ذهن المتلقي مهْما كان شكله اللغوي: اسم علم، محلّى بـ(أل)، أو مضافا إلى معرفة أو نكرة خالية من علامات التعريف، وتكون قائمة الأحوال كلّها نكرات كقائمة الأخبار، وهو ما يتّضح بجدول الإحلال الآتي:

الجملة	الأخبار نكرة	الأحوال نكرة
زيدٌ جاء راكبا	جاء	راكبا
زيدٌ القائمُ وحدَه	القائم	وحدَه= منفردا
ما لكَ وزيدا؟	ما تكون؟	وزيدا، تؤذيه
زيدٌ محمودٌ والشمسُ طالعة	محمود	والشمسُ طالعة، صاحيًا
القومُ دخلوا الأولَ الأولَ	دخل	الأولَ الأولَ، مُرتَّبين
زيدٌ الأفضل راكبا	الأفضل	راكبا
جاء القومُ الجماءَ الغفيرَ	جاء	الجماءَ الغفيرَ
كلمني زيدٌ فاهُ إلى فيَّ	كلمني	فاهُ إلى فيَّ، مشافهةً
ما رجعَ زيدٌ بخائبٍ	ما رجع	بخائب

نلحظ من قاعدة الإحلال أنّ العمود الثالث يضمّ الأحوال النكرة في ذهن المتلقي مَهْما كان شكلها اللغوي، ولا قيمة للأشكال اللغوية المضللة التي تحتاج إلى طرق ملتوية وطويلة وغامضة لإزالة التضليل المتراكم في أذهاننا منذ أكثر من ألف عام، كذلك العمود الثاني الذي يضمّ الأخبار العمدة جاءت بأشكال مختلفة وكلّها نكرات، حتى المحلاة بـ(أل)؛ لأنّ مرجعية التنكير هو ذهن المتلقي.

والمهم أنّ هذه التقنية خلصتنا من التقديرات التي تُحرِّف تصميم جمل الحال، بتأويلات مختلفة تخلط بين الحال والمفعول المطلق، وهي صعبة الإدراك، نحو قولهم في تأويل: (العراك)[٤١]، أنّها منصوبة على الحال بمعنى مُعتركة، وقيل إنّها مفعول مطلق لفعل مقدّر، والحال هو الجملة من: (الفعل والفاعل والمصدر) بتقدير: (أرسلها تعترك العراكَ)، وقيل: إنّها معمول لاسم فاعل منصوب على الحالية بتقدير: (أرسلها معتركةً

العراكَ)، وقيل: إنّها منصوبة على الحالية بنيّةِ حذف مضاف هو الحال وإقامتها مقامه، فهي من باب (إقامة المضاف إليه مقام المضاف) بتقدير: (أرسلها ذات اعتراك) إلى غير ذلك ممّا يعقّد النحو، ويعقّد الجمل البسيطة، ولا يُسمن ولا يشبع من جوع، بل يربك الدرس ويطمس المعاني ويشوّه جمال الكلام.

أما تأويل نظرية النحو المقامي بمشتق اسم الفاعل أو المفعول، فهو تقنية تكشف عن وظيفة هيأة صاحب الحال، ثمّ تُعيد التصميم إلى حاله وتبيّن أنّ المتكلم عدل من التعبير عن المشتق الموضِّح لهيأة صاحب الحال باسم الفاعل أو المفعول، إلى هيأة اسم العلم المنصوب والمصدر المجرد من (أل) والمحلّى بها ونحوها للمبالغة في بيان هيأة عامل الحال بنسبة أكبر من هيأة صاحبها، بحسب ما يتّضح بالجدول الآتي:

الجملة	الحال	التأويل
جلسَ زيدٌ	جِلسةَ الأمراء	متكبّرا
جلسَ زيدٌ	القرفصاء	متقرفصا
أرسلها العراك	العراك	معتركةً

نلحظ أنّ توكيد التأويل باسم الفاعل كشف عن علاقة الأحوال بصاحبها، لا لتحريف تصميم الجملة، بل لتوضح وظيفة الحال الثانية، ثمّ نقول: إنّ التعبير بالمصدر أقوى في بيان هيأة عامل الحال (الفعل) من بيان هيأة صاحب الحال. والمشتق كلّما قرُب من اسم الفاعل قويت علاقته بالفاعل ومع ذلك لا يفقد علاقته بـ(الفعل)، والعكس صحيح أيضا.

أما (أل) الداخلة على الصفات المنصوبة في سياق المفاضلة، نحو قولنا: (زيدٌ الراكبَ خيرٌ منه الجالسَ)، التي يمكن حذفها ويبقى التصميم بالترتيب نفسه: (زيدٌ راكبا خيرٌ منه جالسا)، بفارق هو أنّ التصميم الأول أقوى في المفاضلة من التصميم الثاني؛ لأنّ (أل) هذه كمالية نكرة تُعبّر عن تصوّر مقياس مثالي نظري كمستوى سطح البحر الذي نعطيه الارتفاع (صفر) لنقيس بالنسبة إليه ما يرتفع وما ينخفض عنه، فهو تصور نظري لا يمكن الإشارة إليه في الخارج.

المبحث الرابع: مشكلة الحال فضلة:

مصطلح (فضلة) فيه نظر وغموض؛ لذلك يجب تعريفه ليتّضح الغموض، والمصطلح الأفضل يمكن أخذه من وظائف قائمة متممات الفعل التي يمكن تعريفها وظيفيا بأنّها: (إضافات جديدة للجملة هي التي تعمل على نجاح التواصل)، بمعنى أنّ المتلقي يعرف الإسناد: (جاءَ زيدٌ) لذلك يطلب الحال: (راكبا)، بسؤاله: (كيف جاءَ زيدٌ؟). ولولا الإجابة بمجيء الحال: (راكبا) لفشل التواصل، حتى لو بقي إسناد مفيد بعد الحذف: (جاء زيد). ومع ذلك تُوجد أحوال غير قابلة للحذف؛ لأنّها تؤدي وظيفة الخبر والحال في وقت

واحد؛ لذلك سنقسم البحث على قسمين، ندرس في أولهما: الحال عمدة لنجاح التواصل، وفي ثانيهما: الحال عمدة نحوية.

أولا: الحال عمدة نجاح التواصل:

تأتي الحال عمدة لنجاح التواصل عند حضور طرفي الاتصال: (المتكلم والمتلقي)، إذ يسأل المتلقي: كيف جاء زيدٌ؟ فإذا قلت له: (جاء زيدٌ) ولم تأتِ بعمدة نجاح التواصل الحال: (راكبا) لفشل الاتصال؛ لأنّ (المجيء) و (زيد) كلاهما معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال، وتكرير ما يعرفه المتلقي يُعدّ ضربا من اللغو الذي لا فائدة فيه. كذلك إذا طلب المتلقي سبب مجيء زيد، ولم تأتِ بالمفعول لأجله فسيفشل التواصل، وهكذا بقية المفاعيل السبعة، ومنها المفعول بهيأة الجار والمجرور، في قولنا: (أينَ نامَ زيد)، فإذا لم تقل: (في الدار) فسيفشل التواصل.

ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخًا﴾ (هود: ٧)، فإنّ الملائكة المُبَشِّرين بمولودين لشيخين، فضلا عن المتكلم: (امرأة إبراهيم "ع") فإنّهم يعرفون: (هذا بعلي)، فالإشارة إلى البعل معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال، ولكنّ المتكلم المتعجب يُريد معرفة أيجوز الإنجاب على هذه الحال، أم أنّ الشيخ سيرجع شابًا قادرا على إنجاب طفلين كما كان شابا في الماضي؟!؛ لذلك يحوِّل حذف الحال: (شيخا) الجملة الفعلية المفيدة إلى جملة اسمية، (هذا) مبتدأ، (بعلي) خبر، وهي جملة لا تحقق نجاح التواصل؛ لأنّ طرفي الاتصال يعرفان: (المشار إليه وهو البعل)، فيكون الإسناد كلّه معرفة مشتركة بين طرفي الاتصال، ويفشل التواصل.

ثانيا: الحال عمدة نحوية:

تكون الحال عمدة نحوية عندما يؤدّي حذفها إلى قلب معنى الإسناد رأسا على عقب أو ينفي الفائدة من الكلام، أما وجودها فإنّه يزيد المعنى غِنى، إذ تؤدّي الحال وظيفتها الأصلية، فضلا عن وظيفة العمدة الخبر، ويحصل ذلك فيما يأتي:

١- الحال اسم علم أو مشتق في سياق الاستفهام:

ومثالها: (ما شأنُك وزيدا؟)، و(ما شأنُكَ وعمرا؟)، فـ(زيدا وعمرا) بحسب سيبويه حال: ((محمول على الفعل... أي: "ما شأنُك وتناولك زيدا"...))[٤٢]. و(زيدا) يؤدّي وظيفة الخبر المسؤول عنه ووظيفة الحال في وقت واحد، سواء أكان الاستفهام حقيقيا أم إنكاريا للتوبيخ والتقريع، فإنّ الحال في سياق الاستفهام هو العمدة الخبر المسؤول عنه بوصفه نكرة في ذهن السائل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنْ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ؟﴾ (المدثر: ٤٩)، (معرضين) حال لا يتمّ معنى

الجملة من دونها؛ لأنّه هو العمدة الخبر المسؤول عنه، وبهذا أدّت الحال وظيفة الخبر والحال معا، إذ لا تتمّ الفائدة من قولنا: (فما لهم عن التذكرة؟...)، لحذف الخبر المسؤول عنه الذي هو حال أيضا.

٢- الحال المشروطة عمدة:

ومثالها: (إذا جاء زيدٌ مسرعا فله جائزة)، و(الذي جاء مسرعا فله جائزة)، (مسرعا) حال، وهي شرط للحصول على الجائزة، ومن دونها يُصبح الإسناد مطلقا وليس مشروطا. ومنه الشرط المخفي في قولنا: (زيدٌ أبوك رحيما)، فـ(رحيما) حال لا يمكن حذفها؛ لأنّها شرط للأبوة، وإذا انتفت الرحمة تنتفي الأبوة؛ لذلك تؤدي وظيفة الخبر فضلا عن وظيفة الحال.

وكذلك إذا جاءت الحال من البدل في جملة فرعية نحو قولنا: (زيدٌ أبوهَ رحيما)، أي يصير أباك بشرط الرحمة، وبخلافها فهو ليس بأبيه، وإذا حذفنا الحال تحوّلت الجملة إلى عبارة غير مفيدة: (زيدٌ أبوه...).

٣- الحال عمدة إذا تعلّق معمول الخبر بها:

ومثالها قولنا: (زيدٌ بكَ واثقا)، (واثقا) حال يتعلّق بها الجار والمجرور (بكَ) معمول الخبر، وإذا حذفنا الحال تصبح الجملة عبارة غير مفيدة: (زيدٌ بك....)، فحَذْفُ المشتق (الحال) يؤدّي إلى حذف المتعلِّق بها أيضا بالضرورة. فلم يبقَ إلاّ المبتدأ (زيد).

وكذلك الجملة الفرعية التي تضمّ ضمير غيبة نكرة نحو قولنا: (زيدٌ أبوه رحيما)، فالهاء في: (أبوه) ضمير ربط نكرة يربط مبتدأ الجملة الأولى (زيد)، بالجملة الفرعية: (أبوه رحيما)، وهو يختلف عن ضمائر المتكلم والخطاب التي تعرِّفها الإشارة إليهما؛ لذلك يمكن حذف الحال معهما وتبقى جملة مفيدة من دونها: (زيدٌ أبوك)، لكنّ الشرط الخفي في الجملتين يجعل الحال مشروطة وعليه يجب ذكرها لتؤدّي وظيفة الخبر والحال معا.

د- الحال المحصورة بـ(إلاّ) ظاهرة ومقدّرة:

إذا كانت الحال محصورة بـ(إلا) نحو: (ما جاء زيدٌ إلاّ ناجحا)، فإنّها تؤدي وظيفتين: وظيفة الحال والخبر في وقت واحد، بمعنى أنّنا حصرنا مجيء زيد في حالة النجاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ (النعام: ٤٨). ولو حذفنا الأحوال: (ناجحا، مبشرين، منذرين) يتحوّل الإثبات القوي إلى نفي ينفي الأشياء الموجودة غير القابلة للنفي، وهي مجيء زيد، وإرسال الرسل.

أما الحال المحصورة بـ(إلاّ) المقدرة، فمثالها قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ (الأنبياء: ١٦)، (لاعبين) حال بمعنى (ما خلقنا.... إلاّ جادين)، وهذا التصميم يحوّل النفي إلى

إثبات، والحال أدّت معنى الخبر والحال في وقت واحد؛ لأنّ حذفها يحوّل الجملة إلى جملة تنفي الموجود غير القابل للنفي: (ما خلقنا السماوات والأرض).

وكذلك إذا حذفنا راكبا في جملة: (ما جاء زيدٌ راكبا)، ونحن نريد معنى (ماشيا) بسبب نفي الركوب، فإنّ التركيب الباقي بعد الحذف: (ما جاءَ زيدٌ) يتحوّل إلى نفي المجيء الموجود فعلا في الواقع بوصفه معرفة مشتركة غير لغوية سابقة، وهو مجيء مشي، وهو المعنى المقصود وتقديره: (ما جاءَ زيدٌ إلاّ ماشيا)، كأنّ يكون مجيء الركوب فيه عيبٌ أو احتيال، فهو يتضمّن نفي مجيء الركوب وإثبات مجيء آخر وهو مجيء المشي.

وكذلك الحال الواردة في سياق النهي في قوله تعالى: ﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾ (النساء: ١٨)، و: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء: ٤٣)، الأولى بمعنى: (لا تمشِ في الأرض إلاّ متواضعا)، والثانية: (لا تقربوا الصلاة إلاّ وأنتم صاحون)، وفيهما نهي عن شيء وإثبات شيء آخر. وكلتاهما تؤدي وظيفة الخبر والحال معا، وحذفهما يحولّ الخطاب إلى نفي شيء موجود لا يمكن نفيه: المشي الذي يكون من المضحك النهي عنه، ونفي الاقتراب من الصلاة المأمور بأدائها.

هـ- الحال التي تقسِّم الأشياء والأفعال على فئات:

ومثالها قولنا: (الماءُ صافيا شرابي)، (صافيا) حال، عاملها (الماء)، والجملة فعلية فعلها مستمر الزمن بمعنى (الارتواء)، وإذا حذفنا الحال (صافيا) تتحوّل الجملة الفعلية إلى اسمية: (الماءُ شرابي)، (الماء) مبتدأ اسم جثة في الخارج لا يحمل فكرة الزمن ولا يمكن نفيه؛ لأنّه وجود. و(شرابي) خبر.

أما إذا جاءت الحال بعد عاملها: (الماء)، فيُصبح المعنى القصدي هو رفض شرب الماء الخابط والمالح إلى غير ذلك من الفئات المقدّمة للمتكلم؛ لأنّها لا تروي، وهذا يعني أنّ عامل الحال: (الماء) يتضمّن معنى المصدر في النفي: (الخبط والملوحة)، ومعنى (الارتواء) في الإثبات. ووظيفة الحال –هنا– قسّمت الشيء الواحد على فئات: (ماء صافٍ، وماء خابط، ماء مالح...الخ)، أي: المُصفّى، والمخبوط، والمُملَّح. وهذه الأوصاف تحمل فكرة الفعل؛ لذلك تكون قابلة للنفي والإثبات، بقولنا: (الماءُ صافيا شرابي وليس الماء الخابط، ولا المالح).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ (الشعراء: ١٣٠). فـ(جبارين) حال من ضمير المخاطبين، ولا يجوز حذف الحال؛ لأنّها قسّمت البطش على قسمين: (بطش جبار، وبطش غير الجبار)، بسبب مجيء جملتي الشرط والجواب بلفظ واحد.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

(النساء: ١٤٢)، نلحظ أنّ تقسيم القيام إلى فئات واضح في قوله الدكتور إبراهيم إبراهيم: ((كسالى: حال... ولا يُستغنى عنها في تركيبها؛ لأنّ معناها هو المقصود من إنشاء الشرط، وتلحظ التكرير اللفظي بين جملتي الشرط وجوابه))[٤٣]، والصحيح يمكن حذف الحال: (كسالى)، لوجود حال ثانية وهي: (يراءون الناس)، بمعنى أنّ الآية الكريمة قسَّمت القيام للصلاة على فئات: فئة الكسالى، وفئة المرائين، مقابل فئة المؤمنين النشطين في قيامهم.

وهذا يعني أنّه يمكن الاستغناء عن الحال: (كسالى)، لوجود فئة أخرى من القيام مذكورة بعد هذه الفئة تقوم مقامها، والتقدير: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا يراءون الناس). فمن أين جاء خطأ هذا الباحث المتبحِّر؟

الجواب: ربّما جاء من قياس هذه الآية على ما قبلها، أو كان متأثرا بنحويّ سابق وهو العكبري(ت٦١٦هـ)، الذي أعرب الجملة بعد (كسالى) بمعنى البدل من (كسالى)[٤٤] في حين أنّ الصحيح إعرابها (حالا) ثانية، قال الدرويش بشأن جملة: (يراءون الناس) إنّها حال ثانية: ((وقد التبسَ الأمر على أبي البقاء فأعربها بدلا من (كسالى)، وهي ليست كُلاّ له، ولا بعضا منه، وليس هو مشتملا عليها)).[٤٥]

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة العلمية المتعبة الممتعة بنتائجها الطيبة، توصل البحث إلى جملة من النتائج المهمة التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- توصل البحث إلى إعطاء الحال وظيفتين لوجود علاقتين بينها وبين صاحبها وعاملها في وقت واحد، لكن هاتين العلاقتين تقوى وتضعف باختلاف نوع المشتق المستعمل حالا، إذ تقوى علاقتها بصاحبها عند استعمال اسم الفاعل واسم المفعول لقوة تمثل الذات فيهما، ومع ذلك لا تقطع علاقتها مع عاملها، وتنعكس قوة العلاقة إذا استعملنا الحال بهيأة المصدر.

٢- كانت التعريفات التقليدية للحال ناقصة الحدود، وهذا النقص هو الذي أدّى إلى ظهور مشكلات الحال، إذ سمح نقص الحدود لجمل التمييز والمفعول المطلق بالتداخل مع جمل الحال، فضلا عن أنّ أهم صفة جوهرية في الحال هي التحوّل من صفة أولى إلى صفة ثانية لم يُوضع لها حدّ وآليات تكشف عن الصورة الأولى المتحوَّل منها؛ لأنّها محذوفة ومسرحها إما مقام التواصل أو ظنّ أحد طرفي الاتصال في كثير من الجمل الحالية.

٣- توصل البحث إلى أنّ الحال تأتي بهيأة المشتقات الستة جميعا، وتكون علاقتها بصاحبها واضحة، إلاّ عند استعمال الحال بهيأة المصدر، إذ تقوى علاقتها بعاملها (الفعل)، وتكون بحاجة إلى تأويل

يكشف عن علاقتها بصاحبها. وتأويل نظرية النحو المقامي تأويل سيميائي غير متكلّف؛ لأنّه لا يقدّر عناصر محذوفة تشوّه تصميم الكلام بما يأباه الذوق العربي، بل هو تأويل كاشف عن علاقة خفية ممكنة يمثل المعنى القصدي الممكن كما فهمه المتلقي واستوعبه، ومن ثَمّ يسأل المتلقي لماذا عدل المتكلم عن استعمال اسم الفاعل (ماشيا) إلى استعمال المصدر في قولنا: (جاء زيدٌ مشيا)؟ فيكون الجواب هو لتوكيد هيأة عامل الحال(الفعل) أكثر من توكيد هيأة صاحبها، وكلا المعنيين مقصود؛ لأنّ الحال تؤدي وظيفتين في وقت واحد.

٤- توصل البحث إلى أنّ الحركة الإعرابية للحال هي النصب -في الأعمّ الأغلب- وقد تُجر بـ(الباء) الزائدة للتوكيد، وهي كـ(باء خبر ليس)؛ لذلك يجب التحرّي عن حركة النصب في الأحوال التي تأتي بهيأة الجمل المستأنفة، نحو قولنا: (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ)، فنؤولها بـ(متأخِّرا)، ولا نكتفي بإعرابها مبتدأ وخبر، فهذا الإعراب شكلي لا قيمة له. أما إذا أولنا الجملة بمرفوع: (مبكرٌ) فإنّه صفة ثابتة في زيد يعملها كلّ يوم، ما يجعل مقام الحال المنصوبة (مبكرا) هو التعجُّب؛ لأنّ التبكير ليس من عادات زيد، هكذا فهمنا معنى النصب والرفع من سيبويه.

٥- بيّن البحث وجود نوعين من المشكلات أولاها: مشكلات كبرى، حدثت بسبب قبول التناقض بين تعريف الحال والجمل الحالية الشاذة، فأدّت هذه القناعة إلى إظهار الشطارة في طمس معاني الحال عن عمد بفرض القواعد المعيارية على الجمل الشاذة. أما المشكلات الصغرى فجاهد النحاة في الردّ عليها باستعمال المنهج الوصفي السليم.

٦- اتضح غلط النحاة التقليديين في تقدير الحال بهيأة الظرف بعامل :(مستقر، أو استقر) في جملة (رأيتُ الهلال بين السحاب)، (بين السحاب) على هذا التقدير مفعول ثان لـ(رأيت) وليس حالا كما زعموا،؛ لأنّ الظرف صفة ثابتة، والحال متحوّلة أبدا؛ لذلك يجب الاتيان بفعل حركي لا يدلّ على الثبوت أو الاستقرار فلا يجوز القول: (استقر في الدار زيدٌ راكبا)، فهذا حقّه الرفع على الصفة، والصحيح: (جالَ في الدار زيدٌ راكبا).

٧- يُصاغ الحال من شبه الجملة ليُعبّر عن حال التحوّل ، ولكن علينا أن نضع في الحسبان أنّ الحال المتحوَّل منها محذوفة من الجملة تُعرف من المقام أومن الوهم الذهني، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿وضعتُها أنثى﴾.

٨- عامل الحال يجب أن يكون فعلا، ولكن حين يأتي بهيأة الأسماء توهّم النحاة التقليديون أنّ أشباه الأفعال مبتدآت، فظهرت مشكلة مجيء الحال من المبتدأ، والصحيح أنّ أشباه الأفعال وأشباه أشباه تتضمّن أفعالا، فهي ليست بأسماء محضة وإنْ جاءت بهيأة الاسم، مثل: (كتاب موسى إمام ورحمة)،

بمعنى المكتوب فيه، وليس الكتاب الجثة التي يُشار إليها في الخارج.

هوامش البحث:

---

[١] شرح ابن عقيل: ٢٠٨/٢.

[٢] ظ: الفلسفة الألمانية الحديثة، روديجر بوبنر: ٦٧.

[٣] ظ: التداولية اليوم، آن روبري، وجاك موشلار: ٣٢.

[٤] ظ: الشفاء، كتاب العبارة، ابن سينا: ٧٦/٦.

[٥] الكتاب، سيبويه: ١٩٢/١.

[٦] ظ: شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٤١.

[٧] ظ: النظرية النحوية، جيفري بوول: ٥٢.

[٨] الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي: ١١٦/٤.

[٩] دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٥٢.

[١٠] م.ن: ٥٥-٥٦.

[١١] الكتاب، سيبويه: ١٨٩/٣-١٩٠.

[١٢] ظ: البحر المحيط، ابن حيان الأندلسي: ٢٣١/٢؛ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢٥٥/٢.

[١٣] الكشاف، الزمخشري: ٦٩٦/٤.

[١٤] ظ: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٥٥٤/٤.

[١٥] م.ن: ٥١/١.

[١٦] تحكي الأسطورة الإغريقية أنّ سيزيف كان رجلا ذكيا وماكرا جدا، استطاع أن يخدع إله الموت حين طلب منه أن يجرّب الأصفاد والأقفال، وما إنْ جرّبها إله الموت حتى قام بتكبيله، وحين كبّله منع بذلك الناس أن تموت،. أغضب هذا الأمر الآلهة الأولمبية فأصدروا عليه حكما بأن يعيشَ حياة أبدية على أن يقضي هذه الحياة في عمل غير مجدٍ وهو دحرجة صخرة صعودا إلى جبل حتى تعودَ التدحرج من جديد من دون نهاية. ظ: سيزيف والصخرة، أو سؤال المعنى في الحياة، حمزة المجيدي، مقال متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net.

[١٧] دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٤٢٧-٤٣٠.

[١٨] ظ: النظرية النحوية، جيفري بوول: ٥١-٥٢.

[١٩] ظ: مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٦١/٢، شرح التصريح على التوضيح، الأزهري: ٣٨٨/١.

[٢٠] ظ: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٤٥٥، المحيط، الأنطاكي: ١٧٧/٢، النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات: ٤٨٠/٣.

[٢١] ورد في متن كتاب الأصول (أخوكَ) بدلاً من (أحول)، ونظنّ أنّه خطأ طباعي؛ لأنَّ السياقَ يدلُّ على ذلك.

[٢٢] الأصول في النحو، ابن السرَّاج: ٢١٣/١-٢١٤.

[٢٣] سيبويه، الكتاب: ١٢٣/٢-١٢٤.

[٢٤] م.ن: ٤٦٥/١.

[٢٥] م.ن: ٤٦٩/١.

[٢٦] ظ: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش: ١٩٣/٣.

[٢٧] ظ: مغني اللبيب، ابن هشام: ٧٨/٢.

[٢٨] النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٤٠.

[٢٩] الكتاب، سيبويه: ٣٩٣/١.

[٣٠] المحيط، الأنطاكي: ١٦٧/٢.

[٣١] تقولُ هذه القاعدةُ: كلُّ عنصرٍ لغويٍّ غامضِ الهويةِ يحلُّ محلَّ آخرَ واضحٍ لقربهِ من القالبِ الذهني العامّ ويؤدّي وظيفته فهو من صنفه النحوي مع ظهورِ فارقٍ معنويٍّ ما. ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش: ٣٣٢.

[٣٢] النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات: ١٣٤/٣.

[٣٣] الكتاب، سيبويه: ١٢٩/١.

[٣٤] النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات: ١٣٥/٣.

[٣٥] مبادئ اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، د. أحمد محمد قدّور: ٢٩٨-٢٩٩.

[٣٦] اللسانيات العربية المعاصرة، نظرية النحو المقامي، تومان غازي الخفاجي وخالد كاظم حميدي: ٤٣.

[٣٧] دلائل الاعجاز، الجرجاني: ١٨٦.

[٣٨] ظ: علم الدلالة، علم المعنى، محمد علي الخولي: ٤١-٤٢.

[٣٩] البيت للبيد، ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ٨٦، من شواهد سيبويه، الكتاب: ٤٤٠/١. شاهد رقم (٢٩٣).

[٤٠] م.ن: ٤٤٠/١.

[٤١] ظ: الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، نور الدين الجامي: ٣٨٦/١.

[٤٢] الكتاب، سيبويه: ٣٦٨/١.

[٤٣] النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات: ١٨/٣.

[٤٤] ظ: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٣٤٤/١.

[٤٥] إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش: ١٣٨/٢.

المصادر والمراجع:

- ✓ القرآن الكريم.

١. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط٤، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٢. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٣. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

٤. البحر المحيط، محمد بن يوسف المشهور بابن حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط٢(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

٥. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٦. التداولية اليوم، آن روبري، وجاك موشلار، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وزميله، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٧. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت١٩٤٤م)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ت).

٨. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

٩. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٠. سيزيف والصخرة، أو سؤال المعنى في الحياة، حمزة المجيدي، مقال متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net.

١١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط١، (١٤٢٩هـ).

١٢. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح بحيري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١٣. شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، حققه وقدمه د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

١٤. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

١٥. الشفاء، كتاب العبارة، ابن سينا(ت٤٢٧هـ)، تحقيق الأب قنواتي وزميليه، منشورات مكتبة النجفي، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.

١٦. علم الدلالة، علم المعنى، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د.ت).

١٧. الفلسفة الألمانية الحديثة، روديجر بوبنر، ترجمة فؤاد كامل، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.

١٨. الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو لابن الحاجب، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي(ت٨٩٨هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزّ عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت، لبنان، ط١، (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).

١٩. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

٢٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، حققها على نسخة خطية: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

٢١. اللسانيات العربية المعاصرة، نظرية النحو المقامي، تومان غازي الخفاجي وخالد كاظم حميدي، كتاب منضد الكترونيا، مكتبة تومان غازي الخفاجي، النجف الأشرف، ٢٠٢٢م.

٢٢. مبادئ اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، د. أحمد محمد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر ، دمشق . سورية،ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٢٣. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت، ط١، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

٢٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(ت٧٦١هـ)، حققه وفصّله وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت).

٢٥. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٢٦. النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، دار بن حزن، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧م.

٢٧. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري(ت٨٣٣هـ)، قدم له علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠١١م.

٢٨. النظرية النحوية، جيفري بوول، ترجمة مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.